

يتكون المورو، الذين يشكلون 10 بالمائة من سكان الفيليبين، من نحو 13 جماعة من جماعات السكان الأصليين الذين دخلوا الإسلام. وبعد أن كانوا شعباً له في الفخر باعٍ وسلطتَيْن على الأقل، أضحو الآن يتركزون في خمس مقاطعات ومدينة واحدة يتكون منها معاً إقليم مينداناو المسلم المستقل في مينداناو، في الجزء الجنوبي من الفيليبين. وقد فرض تاريخ النزاع مع الإسبان، والأمريكان، والنظام الفيليبيني ضريبته عليهم، فنزحوا عن مواطن أسلافهم، وجرى التمييز ضدّهم، وعانوا من آثار نزاع مسلح طال أمده، ليصبح المورو اليوم في قاع مؤشر التنمية البشرية. ويعاني نساء المورو، على وجه الخصوص، من طبقات متعددة من التمييز والتهميش، لكونهن نساء، وأقلية، ومسلمات.

قانون الأحوال الشخصية للمسلمين قانون خاص للمسلمين تم سنّه بموجب قرار رئاسي في أوج تمرد المورو في سبعينيات القرن العشرين. تطبق كل القوانين الوطنية الأخرى، بما فيها القانون الجنائي، على المسلمين وغير المسلمين من سكان الفيليبين.

## الفيليبين

## المساواة في الأسرة ضرورية

## المساواة في الأسرة ممكنة

إلى مبادرات مكثفة، بما في ذلك في ميدان قانون الأحوال الشخصية للمسلمين.

بعض الممارسات الثقافية أكثر تقدماً من المعايير التي وضعها قانون الأحوال الشخصية للمسلمين. فعلى سبيل المثال، بينما ينص القانون على حصول الأخت على نصف ما يرثه أخيها، تتمثل الممارسة المعتادة في حصول الأخوة والأخوات على أنصبة متساوية، بغض النظر عن النوع، أو الالتفاف على القانون بمنح الابنة هبات قبل الوفاة.

تستطيع المرأة الاعتماد على القوانين المطبقة على كل مواطني الفيليبين، مثل قانون مناهضة العنف ضد المرأة والطفل. قانون الأحوال الشخصية للمسلمين محدود في رؤيته للعنف الأسري، ولكن القوانين الوطنية، باشتغالها على العنف الاقتصادي والنفسي، توفر علاجاً لذلك.

قامت نساء مسلمات بوضع مسودة لتعديل قانون الأحوال الشخصية للمسلمين وتقديمه إلى مجلس النواب في الكونجرس سنة 2000، بيد أن هذا المسعى لم يكمل بالنجاح. شملت التعديلات المقترحة اشتراط إجراء استشارة قبل الزواج للتأكيد على حقوق المرأة والتزامات الزوج، وإمكانية إبرام اتفاقيات بعد الزواج، قد تشمل خيار الاقتتار على زوجة واحدة، ورفع الحد الأدنى لسن الزواج ليصبح 18 سنة.

تقوم مجموعة من هؤلاء النساء، الآن، بصياغة الحجج اعتماداً على تخصصات ومقاربات مختلفة - دينية، قائمة على الحقوق، علمية، وحتى دراسات حالة على موضوعات مثل الزواج المبكر. بالإضافة إلى ذلك يتم رفع الوعي وبناء القدرات من أجل بناء قاعدة أقوى وأوسع قادرة على الدفع لتبني التعديلات.

أشارت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في تعليقاتها الختامية 2006 إلى أن النساء المسلمات مجموعة فرعية من النساء اللاتي تحتجن

لا يزال تعدد الزوجات يمارس، ولكن على الزوج أن يُخطر كاتب دائرة المحكمة الشرعية قبل الزواج بأخرى، ليقوم بدوره بإعلان الزوجة أو الزوجات اللاتي في عصمته. فلو اعترضت إحداهن عُقد مجلس تحكيم عَجامة لتقرير قبول أو رفض الاعتراضات. بيد أن الزواج يظل صحيحاً لو لم يُتبع هذا الإجراء. ليس هناك احترام لشروط تعدد الزوجات، بوجه عام.

أربعة أنواع من الطلاق متاحة أمام الزوج وثلاثة أمام الزوجة. الطلاق أسهل بكثير للزوج، حيث يستطيع إيقاعه بمجرد التلطف به. أما بالنسبة للمرأة فالفسخ هو أكثر أنواعه شيوعاً، على الرغم من أن إجراءات المحاكم والقائمين عليها لا يتحلون دائماً باللين مع المرأة. الخُلع ليس متاحاً بسهولة إذ لا تقدر عليه سوى التي تملك المال الذي تفتدي به حريتها.

تستطيع المرأة المسلمة ضحية العنف الأسري أن تلجأ إلى الفسخ للطلاق من زوجها، أو إلى قانون مناهضة العنف ضد المرأة والطفل للحصول على أمر بالحماية و/أو الزج بزوجها في السجن.

تشمل المواد التمييزية في قانون الأحوال الشخصية للمسلمين:

- يجب أن يكون للمرأة ولي عند عقد قرانها، أياً كان سنها أو وضعها، ولا يُطلب ذلك من العريس.
- الحد الأدنى لسن الزوج للذكور 15 سنة، و"سن البلوغ" للإناث. يمكن تزويج الفتاة التي يبلغ عمرها ما بين 12 و15 سنة بمجرد الحصول على موافقة المحكمة الشرعية المحلية. معظم فتيات إقليم مينداناو المسلم المستقل تتزوجن قبل سن الثامنة عشرة.

لا يزال الزواج المدبر يحدث، خاصةً بين العائلات السياسية التي تدخل في تحالفات مع بعضها البعض. في بعض المناطق يخطف الرجل المرأة ثم يجبرها على الزواج منه تحت التهديد بالقتل أو بتر الأعضاء. يُنظر لأعمال الاختطاف هذه بأسف، ولكنها ممارسة مقبولة ثقافياً.

يُدفع المهر لوالدي العروس أو الوصي عليها أو يستخدم في تغطية نفقات الاحتفال بالزواج، بدلاً من أن يُدفع للعروس.

الزواج المختلط بين المسلمين وغير المسلمين يعتبر فاسداً، أو بالأحرى سليماً عندما يكون الزوج مسلماً، وباطلاً عندما تكون العروس مسلمة.

تشمل الحقوق والالتزامات الخاصة بالمرأة إدارة البيت، وممارسة عمل مهني بموافقة الزوج (مع إمكانية اعتراضه لو كان دخله كافياً لنفقات الأسرة)، واحتفاظها بملكية ممتلكاتها الخاصة وإدارتها، والتمتع بمعاملة مساوية وعادلة لو تزوج الزوج بأخرى.

## تحديد السياق

السياق الذي تعيش فيه نساء المورو قاسٍ للغاية. الفقر، وقطع الطرق، وصراعات العشائر (ريدو)، والاختطاف، ومطالبة المورو بالحق في تقرير المصير والذي لم يُحل إلى الآن، واستمرار تدهور الزراعة والصناعات المحلية، كلها تجعل الحياة في تلك المنطقة غير مستقرة على نحو يفوق كل تصور. العديد من نساء المورو محرومات من التعليم الأساسي وتعملن، أكثر من الرجال، في الأعمال الشاقة، وتلك التي لا تتطلب مهارات، فضلاً عن عملهن في المنزل دون أجر، ناهيك عن هجرتهن للعمل في الشرق الأوسط وفي بقاع أخرى من آسيا. عمالة الأطفال منتشرة في حقول الأرز والذرة، والموز، وقصب السكر، وفي المحاجر، ومحطات الحافلات، ومنطقة الميناء. الفتيات تعملن في غسيل الصحون، وكنادلات، وبنائعات، وعاملات منزليات، أو في نوادي الترفيه حيث تصبحن عُرضةً للإتجار والدعارة. المرأة أكثر شقاءً من الرجل، بنسبة كبيرة، فيما يتعلق بمتوسط العمر، والحصول على التعليم، ومستوى المعيشة.

المصدر: تقرير مقدم إلى "مساواة" بالإنجليزية من "نساء الحق في بانجسامورو"، وهي مجموعة من النساء المسلمات المطالبات بحقوق المرأة في سياق الإسلام والثقافة. عضوات نساء الحق نساء منتديات إلى المنظمات غير الحكومية التالية: مركز الاستشارات القانونية البديل (ساليجان)، شبكة محاميين بانجسامورو (بي إل إن)، جيران بوبديف، مؤسسة المجادلة للتنمية، مؤسسة تاريخيلاند، جمعية مسلمات باسيلان. تتوفر في التقرير الأصلي معلومات مكثفة عن السياق الذي تعيش فيه نساء المورو.